الملتقى العربي للاحتفال بيوم الأسرة العربية (شركاء من أجل التنمية)

إعداد

الدكتور عيسى الشماس

قسم إدارة وأصول تربية

كلية التربية

جامعة دمشق

تحت شعار "**شركاء من أجل التنمية**" عقد الملتقى العربي للاحتفال بيوم الأسرة العربية، برعاية السيّدة الأولى **أسماء الأسد** عقيلة السيد رئيس الجمهورية، في الفترة ما بين (5–7) كانون الأول من عام 2005 .

فقد خصّص مساء اليوم الأول (5ك1 /2005) لافتتاح المؤتمر على مسرح دار الأسد للثقافة بدمشق، حيث بُدِئ بالنشيد العربي السوري، ثمّ ألقيت كلمات " منظمة الأسرة العربية، منظمة أمريكا الشمالية للأسرة / منظمة الأسرة العالمية، جامعة الدول العربية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وأكّدت الكلمات دور الأسرة، ممثّلة بالشراكة الزوجية، من أجل إحداث التنمية الاجتماعية المطلوبة، بالنظر إلى أنّ الأسرة هي المؤسّسة الاجتماعية/التربوية الأولى على الصعيد الفردي والاجتماعي، وهي من ثمّ حجر الأساس في البناء الاجتماعي السليم .

أمّا أعمال اليومين (الثاني والثالث) فكانت في فندق الشيراتون بدمشق .

فقد كان اليوم الثاني (2005/12/6)، حافلاً بالمحاضرات والمناقشات، التي شارك فيها مختصون وباحثون من سورية ودول عربية أخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية، ومنظّمة الأسرة العربية، ومنظّمة الأسرة العالمية .وكانت ضمن محاور

ثلاثة هي: (الشراكة بين الأسرة والجهات ذات العلاقة – الشراكة داخل الأسرة – الشراكة بين الحكومة والأسرة والمجتمع المدني). وسنعرض فيما يأتي، وبإيجاز، أبرز ما ورد في هذه المحاضرات .

أولاً– محور الشراكة بين الأسرة والجهات ذات العلاقة :

كانت المحاضرة الأولى في هذا المحور للدكتور /سمير محمد حسن/ عميد كليّة الآداب بجامعة دمشق، عن مجالات الشراكة بين الأسرة والجهات ذات الصلة واستراتيجيات تحقيقها . وقد رأى الدكتور حسن، أنّ الإستراتيجية الأكثر جدوى في هذه الشراكة، تكمن في التنمية الشاملة والمستدامة، القائمة على مبدأ تمكين كلّ من الأسرة والأفراد والمؤسّسات الاجتماعية، من خلال إعدادها للمشاركة التنموية الفعّالة. وأشار الدكتور حسن، إلى أنّ تعثّر عملية التنمية الشاملة في مجتمعاتنا، بسبب عدم وجود استراتيجية مجتمعية واضحة المعالم، تكون الأسرة فيها بمنزلة القلب، يصونها المجتمع وتضمنها الدولة بالمتابعة وتحقيق الأهداف المرجوّة .

وبعد أن حدّد د. حسن، أهداف هذه الاستراتيجية في "تمكين الأسرة وتقوية بنيتها، وترابطها وتماسكها، لتتمكّن من أداء أدوارها بشكل سليم في عملية التنمية الشاملة، تحدّث عن المشكلات الاجتماعية التي تواجهها الأسرة العربية، ولا سيّما الاختلاف بين الأجيال في استيعاب معطيات العصر، وامتلاك الوعي اللازم للتعامل معها، ممّا يخلق العديد من المشكلات الفردية والاجتماعية، مثل : سوء التكيّف الاجتماعي، واللامبالاة والاتكالية، والانغلاق والتعصّب ورفض الآخر، وعدم تلبية الحاجات الأساسية للشباب في إطار الأسرة والمجتمع .

ويخلص الدكتور سمير محمد حسن، إلى ضرورة التفكير بعقد اجتماعي وشراكة من نوع جديد بين الأسرة والمجتمع، بمؤسّساته المختلفة، بهدف الوصول إلى الصورة المرغوب فيها للأسرة ..ويقترح أن تشارك في هذا العقد جميع الجهات ذات الصلة بالأسرة، تلتزم به وتتابع أداءها .

وقدّمت الدكتورة /آمنة خليفة/ المحاضرة الثانية عن "الشراكة بين الأسرة والمدرسة في دولة الإمارات العربية المتحدة" باعتبار هاتين المؤسّستين/الاجتماعيتين، من الركائز الأساسية في بناء الفرد (جسمياً وعاطفياً ونفسياً). وبعد أن بيّنت د. خليفة، دور كلّ من الأسرة والمدرسة في هذه الشراكة، أوضحت أنّ العلاقة بين الأسرة والمدرسة، تعني مساهمة الجانبين معاً في بناء قيم واحدة عند الطفل، وإكسابه السلوكات والطموحات المرغوب فيها، وأن التعاون بينهما تفرضه التطوّرات المتسارعة في الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية، وزيادة المؤثّرات الإعلامية والمعلوماتية .

ثمّ قدّمت د.آمنة خليفة، مثالاً عن التعاون بين الأسرة والمدرسة، في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال وثيقة (السياسة التعليمية لدولة الإمارات) التي اعتمدها مجلس الوزراء عام 1995، والتي تضمّنت مبادئ التنسيق والتكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي، مع التأكيد على ما نصّ عليه دستور الدولة، أنّ الأسرة أساس المجتمع ويكفل القانون كيانها ويحميها من الانحراف . وأشارت الباحثة إلى العديد من محدّدات العلاقة بين الأسرة والمدرسة في دولة الأمارات .

أمّا المحاضرة التالية، فكانت للدكتور محمود الأشرم، عن الشراكة بين الأسرة الريفية وقطاعات الزراعة والإدارة المحلية والبيئة، وتحدّث فيها عن تجربة الأسرة السورية عامة والأسرة الريفية خاصة، وشراكتها مع القطاع الصناعي والزراعي . فأشار في البداية إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأسرة السورية، ولا سيّما ضعف المشاركة في الصناعة، وانتشار البطالة، وضآلة مستوى الدخل الفردي مقابل زيادة معدّل النمو السكاني .

ويلخّص د. الأشرم، المشكلات الاجتماعية، بالأمية ونقص الرعاية الصحيّة، ولا سيّما في بعض المناطق الريفية، ومشكلة السكن التي تعاني منها معظم الدول النامية، وما تسببه من مشكلات تأمين المياه والكهرباء، وعمليات الصرف الصحي . ويشير في

النهاية إلى أنّ القطاع الزراعي في سورية، يشكّل أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد القومي، ويشكّل 26% منه . وللمرأة الريفية دور أساسي في العمالة الزراعية، ويمكنها أن تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذا ما تجاوبت مع الجهات المعنية .

وبعد ذلك، قدّم الباحث الدكتور /محمد سعيد الحلبي/، موضوعاً عن (الشراكة بين الأسرة وقطاع الأعمال)، تحدّث فيه عن السكان بوصفهم صانعي التنمية وهدفها، باعتبار العمل البشري هو القادر على إنتاج الخيرات، والعلوم والمعارف والفنون، ومن ثمّ يصنع الإنسان وثقافته. ولذلك فإنّ موضوع السكان كصانعين للتنمية، يطرح عدداً من المسائل تتمثّل في: (الحسابات الديمغرافية وتغيّراتها، العمل الإنتاجي بما فيه النشاط الاقتصادي وعمل المرأة، التوزّع السكاني والهجرة الداخلية وما يتبعها من سياسة عمرانية، والعلاقة بين التنمية البشرية وهجرة السكان الداخلية والخارجية ..)

ويؤكّد د. الحلبي، دور الاستطاعة العلمية والتقنية في صناعة التنمية، باعتبارهما محركين للنمو الاقتصادي والعمراني .. ويشير هنا إلى أهمية عمل المرأة وانعكاساته على شخصيتها وقدرتها على المشاركة في صنع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتفاعل معها . وينهي محاضرته باستعراض للجهود الدولية التي تبذل لتوفير عالم أفضل للطفولة، يوفّر لهم الحياة الصحيّة والتعليم بمستوى عالٍ، والحماية المضمونة من التعرّض للإيذاء والاستغلال والعنف، والتعرّض للأمراض المعدية، ولا سيّما الإيدز ..

ثانياً- محور الشراكة داخل الأسرة :

كانت المحاضرة الأولى في هذا المحور للدكتور /أحمد عبد الله زايد/ من جامعة الدول العربية، عن (الشراكة داخل الأسرة وآفاق تطويرها). فتحدّث فيها عن العلاقات الزوجية والأسس السليمة التي تبنى عليها هذه العلاقات، وفق التكافؤ والتكافل

والاحترام المتبادل، وانعكاسات ذلك على بناء الأسرة السليمة أولاً، وتربيـــة الأبنـــاء تربية صالحة ثانياً .

وأشار د. زايد، إلى التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضت تغيّرات واضـــحة على الشراكة الأسرية في الوقت الحاضر، وضرب أمثلة على ذلـــك بتعلـــيم المـــرأة ودخولها مجالات العمل المختلفة، وما ترتّب على هذه التغيّرات فـــي بنـــاء الـــشراكة الأسرية (الاجتماعية/الاقتصادية/ بين الزوجين من جهة، وبينهما وبين الأبناء من جهة ثانية، وبما يسهم في عملية التنمية الأسرية والاجتماعية .

ثمّ قدّمت المحامية السيدة/ حنان نجمة/من سورية، محاضرة عن (القانون والشراكة في الأسرة) على صيغة سؤال: " هل أحكام قوانين الأسرة العربية –الأحوال الشخـــصيّة– تحقّق الشراكة الأسرية أم لا ..؟ وإلى أي مستوى من الشراكة..؟

وأجابت السيدة نجمة، بأنّ التشريعات الخاصة بالأسرة والعلاقات الأسرية، بقيت تجسّد النظام الأبوي بمنظومته الفكرية، وما فيها من قيم ومفاهيم مغلوطة ومجحفة بحقـــوق المرأة الإنسانية، تكرّس سيادة الرجل وتبعية المرأة ..وعرضت بعض التناقضات فـــي بعض التشريعات العربية عن المشاركة الأسرية، ونوّهـــت بقـــوانين مـــصر وليبيـــا والأردن، التي منحت الأم حقّ إعطاء جنسيتها لأبنائها .

واستعرضت السيدة نجمة، أحكام تشريعات الأحوال الشخصية فـــي بعـــض المـــسائل الأسرية الأكثر أهمية وتأثيراً في موضوع الشراكة في الأســـرة، ولاســـيّما مـــسائل الزواج والطلاق، مؤكّدة ضرورة إعادة النظر فـــي قـــوانين الأحـــوال الشخـــصية .

وخلصت إلى أنّ إرساء مفهوم العلاقات الزوجيّة، يقوم على المـــساواة والمـــشاركة، ويقتضي إعادة النظر في الأحكام المتعلّقة بالولاية والمسؤوليات الأســـرية .. فحقـــوق الإنسان، هي حقوق المرأة والرجل معاً، لكون كلّ منهما إنساناً .

أمّا المحاضرة الثالثة، فكانت للدكتور /كريم أبو حلاوة/ عن (تجربة المجتمع الأهليـــة في سورية، في تعديل القوانين الخاصة بالأسرة)، وبدأ بالإشارة إلى مفهوم المنظمات

الأهلية (غير الحكومية)، وإلى جملة من المبادرات الاجتماعية الطوعية التي تقوم بها (خدمات اجتماعية ومساعدات خيرية، خدمات تعليم وصحة، الاهتمام بالبيئة والتنمية، التدريب المهني ..الدفاع عن حقوق الإنسان...).

وأوضح د. حلاوة، الفرق بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني في حالة المجتمع العربي، من الناحية المفاهيميّة؛ فالمجتمع الأهلي قائم على الروابط الإرثية التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد، أمّا المجتمع المدني فهو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوّعية غير الحكومية، التي ترعى الفرد وتفعّل قدراته على المشاركة في الحياة العامة .

وأشار د. حلاوة، إلى كفاءة مؤسّسات المجتمع المدني وفاعليتها لأسباب متعدّدة، من أهمّها : (القدرة على اجتذاب المتطوعين، الحصول على المنح والهبات التي تسهم في خفض تكاليف نشاطاتها، وامتلاك معرفة كافية عن حاجات المجتمعات المحلية، وأفضل السبل لتلبيتها.

وبيّن د. حلاوة أنّ عدد الجمعيات المستقلّة في سورية، بلغ (625) جمعية في عام 1999، ما بين جمعيات خيرية، وصحيّة وثقافية، وروابط واتحادات ونوادٍ، ولا شكّ أنّ هذا العدد قد زاد في الوقت الحاضر، بنسبة غير قليلة. وأكّد أنّ المنظمات الأكثر إسهاماً في عملية التنمية البشرية، هي (هيئات الرعاية الاجتماعية) من خلال ما تقدّمه من تأهيل وتدريب وخدمات للأطفال والنساء . ونوّه في النهاية، إلى تجارب ثلاث منظّمات أهلية سورية هي: (تجربة رابطة النساء السوريات لتعديل قانون الجنسيّة، تجربة جمعية المبادرة الاجتماعية لتغيير قانون الحضانة في سورية، وتجربة موقع نساء سورية والحملة التي يقوم بها ضدّ جرائم الشرف .

ثالثاً– محور الشراكة بين الحكومة والأسرة والمجتمع:

كانت المحاضرة الأولى للدكتور /عبد الرحمن حمودة/ مستشار منظّمة الأسرة العربية في الجامعة العربية، عن (الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني)، مشيراً في البداية إلى أنّ الجهود الحكومية مهما بلغت من التركيز والكثافة إلى أقصى مدىً،

في مواجهة القضايا والتحدّيات الكبرى للعملية التنموية، فإنّ الآليات والأساليب التنفيذية الحكومية، غالباً ما تكون غير كافية، في حين أثبتت الدراسات قدرة القطاع الأهلي التطوّعي، في التعبير عن احتياجات الضعفاء، من خلال تقديم الخدمات والمشروعات الإنمائية، وتغيير اتجاهات المواطنين ومواقفهم وسلوكاتهم.

وعدّد د. حمودة، كفاءة المنظّمات الأهلية في مجالات عدّة، من أهمّها: (إقناع القطاع الحكومي بتبنّي أساليب تنموية طوّرها القطاع التتطوّعي وأثبتت نجاحها، وتوعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم المشروعة، وتوجيه البرامج الحكومية نحو تلبية حاجات المواطنين، والقدرة على بلورة السياسات الإنمائية وبرامجها، ومساعدة الحكومة في تعميم استراتيجية تنموية فاعلة ورفع مستوى الكفاءة الإدارية .

وأشار الدكتور حمودة، إلى تحوّل البرامج الاجتماعية إلى أنشطة بالمشاركة، تقوم بها جهات عدّة (جمعيات أهلية وسلطات محليّة) ولكلّ منها دوره في هذه المشاركة، حيث أدّى عصر الثورة التكنولوجية/المعلوماتية، إلى تقلّص دور الدولة لحساب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص . ومن مصلحة الأسر أن تقوم شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية، لأنّ ذلك يفتح باباً واسعاً للإبداع .

ثمّ تحدّث الأستاذ /جاك ليزيه/ رئيس إقليم شمال أمريكا لمنظّمة الأسرة العالمية، فقدّم عرضاً عن دور الشراكة بين منظمات الأسرة الإقليميّة والعالمية في تمكين الأسر من أخذ دورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومجالات التعاون القائم بينها .

وبعد ذلك، قدّم الأستاذ آذار عبد اللطيف، من سورية، موضوعاً خاصاً عن (الشراكة بين الأسرة والمجتمع الأهلي في إدماج المعوّقين) اجتماعياً واقتصادياً، لأن هذه الشريحة تمتلك قدرات لا يستهان بها، ويمكن تنميتها وتدريبها بما يتناسب مع نوع الإعاقة ولاسيّما أنّهم يشكلون أكثر من (10%) من السكان في وطننا العربي.

وأشار المحاضر إلى دور الأسرة في رعاية المعوّقين، من خلال تأمين حاجات المعوّق النفسية لتجاوز مواقف الإحباط ومشاعر الحزن، كالشعور بالأمن والحب

والتناغم الوجداني، والحاجات الاجتماعية، كالشعور بالمكانة الأسرية والاجتماعية، والانتظام في الاجتماعية . ثمّ نوّه إلى تجربة وزارة التربية في دمج المعوّقين في المدارس، والتي كان لها صدىً إيجابي كبير، عكس تقبّل فكرة الدمج لدى العديد من المربين، وخلق الجو الحميمي الصادق بين الأطفال العاديين والمعوّقين .

ونوّه الأستاذ عبد اللطيف، بعجز القطاعين (العام والخاص) عن تلبية حاجات أبناء المجتمع، الأمر الذي يجعل الإهمال والتهميش من نصيب بعض الفئات، والتي هي عادة ما تكون الفئات الأضعف والأقلّ تأثيراً في المجتمع .. واقترح أن توسّع دائرة الاهتمام بالمعوّقين من قبل جهات متعدّدة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ السيدة/أسماء الأسد، عقيلة السيد رئيس الجمهورية، حضرت جانباً كبيراً من هذه المحاضرات والمداخلات عليها، واستمعت إلى بعض الآراء، وأبدت وجهة نظرها .

وفي مساء اليوم الثاني، وبعد إنهاء عرض المحاضرات ومناقشتها ، عمل المشاركون في ورشات ثلاث (الشراكة داخل الأسرة – الشراكة بين الأسرة والجهات ذات الصلة –الشراكة بين الأسرة والمجتمع الأهلي). ومن ثمّ عقدت جلسة عامة/مشتركة عرضت فيها نتائج أعمال اللجان الثلاث، ونوقشت على شكل توصيات.

أمّا اليوم الثالث، فقد خصّص النصف الأول منه لمناقشة التوصيات التي خرجت بها لجان الورش الثلاث، ونوقشت تباعاً وأُجريت التعديلات المناسبة عليها، وأُقرّت بالصيغة النهائية. وقدّ تركّزت هذه التوصيات عل :

1- تفعيل دور المنظمات النسائية والأسرية في عملية التنمية الشاملة
2- العمل على تغيير قانون الأحوال الشخصيّة، بما يحقّق العدالة بين الرجل والمرأة، ويحفظ للمرأة كرامتها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادي .
3- دعم المرأة الريفية وتشجيعها على المساهمة في التنمية من خلال إقامة مشاريع إنتاجية ممكنة .

4- تفعيل دور منظّمات المجتمع الأهلي في إطار خطط التنمية الوطنية (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية) .

5- وتفعيل التعاون بين الأسرة والمدرسة بما يحقّق شراكة تربوية/تنموية لصالح الفرد والمجتمع.

6- وأخيراً إيجاد صيغة فاعلة للتعاون بين الأسرة والمنظمات المحلية، لتحقيق الدمج الاجتماعي للمعوقين، في مجالات الحياة المختلفة...)

وبعد الانتهاء من مناقشة التوصيات وإقرارها، ختم الملتقى بتخصيص الوقت لجولة سياحية قامت بها الوفود المشاركة، على مناطق دمشق القديمة، للاطلاع على معالمها التاريخية/ الأثرية.